تعزيز المنافسة وحماية السوق من مخاطر التركز أو أي شكل من أشكال الممارسات المخلة بالمنافسة من خلال...

إخضـــاع عمليات التركز الاقتصادي إلى الموافقة المســـبقة للجهات المختصة بالمنافســـة: ويُقصد بالتركز الاقتصادي كل عمل ينشـــأ عنه نقل كلي أو جزئي لملكية أو حقوق انتفاع بممتلكات أو أســـهم أو حصص أو التزامات من شركة إلى شركة أخرى عن طريق الاندماج أو الاستحواذ أو بأي شكل آخر.

مثال:

*** الاندماج، ويتم من خلال:**

- انضمام شركة إلى شركة أخرى أي باندماج شركة في شـــركة أخرى قائمـــة، ويترتب عنه انقضاء الشـــركة المندمجـــة وزوال شـــخصيتها نهائيا، وتظل الشـــركة الدامجة هي الشـــركة القائمة والمتمتعة بالشخصية المعنويـــة. ويعتبر هذا النوع مـــن الاندماج هو الأكثر شيوعا.
- انقضاء جميع الشركات الداخلة فيه وزوال شخصية كل منها، وينشـــأ من صافي ذمم تلك الشركات شركة جديدة لم تكن موجودة قبلا.

***الاستحواذ، ويتم من خلال:**

- تطابـــق الإرادة والتفاهـــم المشـــترك بين مجالس إدارات الشـــركات المعنيـــة بهدف تحقيـــق مصلحة مشتركة.
- عدم تطابق الإرادة بحيث يتم ضد رغبة مجلس إدارة الشـــركة المســـتهدفة للاندماج ويحدث عندما تقوم شركة قوية وناجحة في السوق بالاستيلاء أو السيطرة على شركة ضعيفة أو متعثرة.

ماهي مخاطر انتهاك أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية؟

يُعاقب كل من يُخالف أحكام هذا القانون بالغرامة التي لا تقل عن مائة ألف ريال ولا تتجاوز خمسة ملايين ريال قطري.

وفي جميع الأحوال، تقضي المحكمة بمصادرة الأرباح المتحصلة من النشاط المخالف وغيرها مما يكون قد حصل عليها المخالف من المنافسة غير المشروعة.

يُعاقب المسؤول عن الإدارة الفعلية للشخص المعنوي المخالف بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون، إذا ثبت علمه بها، وكان إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه تلك الإدارة قد أسهم في وقوع الجريمة.

ويكون الشخص المعنوي مسؤولاً بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات، إذا كانت المخالفات قد ارتكبت من أحد العاملين به أو باسمه أو لصالحه

mociqatar | 16001 | +974 66111400 | www.moci.gov.qa

وزارة التجـــــارة والصناعـــــة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولـــة قطـــر

تعـــرف عـــلى

قـــواعد المنـــافسة

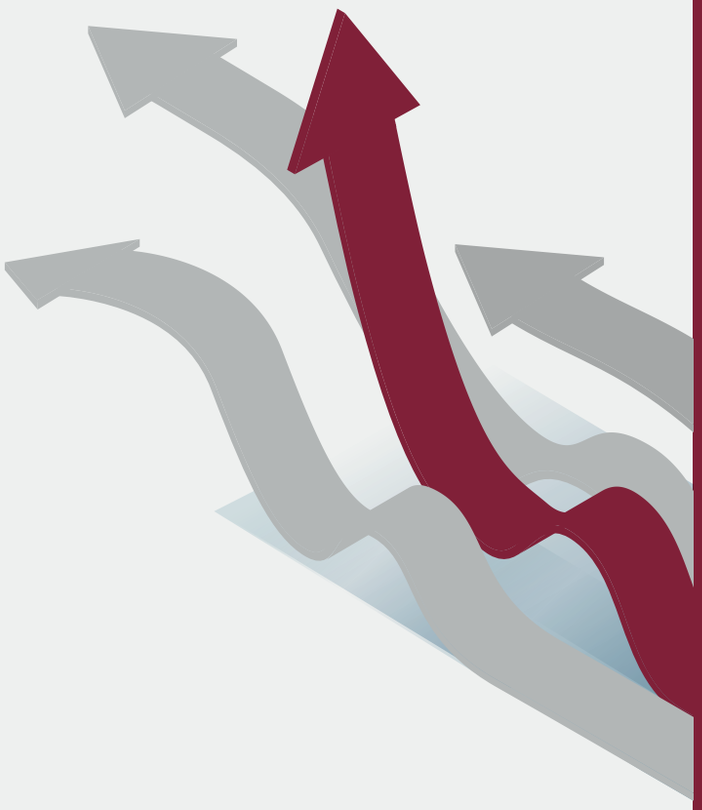

هل أنا معني بقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية؟

نعـم...

• كمستثمر أو صاحب عمل أمارس نشاطاً اقتصادياً سواءً كان إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً داخل دولة قطر.

• كمستثمر أو صاحب عمل أمارس نشاطاً اقتصادياً خارج دولة قطر في حال ترتبت عنه آثار على المنافسة في السوق المحلية.

• كصاحب قرار ومسؤول قانوني بشركة أو كمستشار قانوني أو محامي شركة يتيح لي القانون فرصة التظلم في حال تعرض الشركة التي أنوبها لممارسات مخلة بالمنافسة.

• كصاحب قرار أو مسؤول في جهة حكومية يتوجب عليَّ العمل بأحكام القانون عند تنظيم نشاط أو اقتراح تشريعات في مجال المنافسة أو لها مساس بالمنافسة.

ما الذي يعنيني في قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية؟

ضمان المنافسة العادلة من خلال...

حظر الاتفاقات المخلة بالمنافسة: ويُقصد بالاتفاق قيام شركات متنافسة بتنسيق تصرفاتها وسلوكها بطرق مختلفة بهدف خرق قواعد المنافسة في السوق وتفادي حدة التنافس فيها.

أمثلة:

* الاتفاق بشأن الأسعار سواء برفعها أو خفضها أو تثبيتها تعتبر ممارسات محظورة من شأنها أن تؤدي إلى الإضرار بالمنافسة وحرمان المستهلك من حقه في الاختيار والحصول على أسعار منخفضة وتنافسية.

* الاتفاق بين تاجر أو أكثر ومورد أو أكثر بشأن عدم تزويد أحد التجار المنافسين له بالسوق لمنتج محدد يُعتبر ممارسة مخلة بالمنافسة.

* افتعال وفرة مفاجئة في المنتجات بما يؤدي إلى تداولها بأسعار لا تعكس الكلفة الحقيقية لها وعلى النحو الذي يؤثر على باقي المتنافسين يعتبر ممارسة مخلة بالمنافسة.

* الاتفاق على نشر معلومات غير صحيحة عن المنتجات أو أسعارها مع العلم بذلك من شأنه الإخلال بقواعد المنافسة بالسوق.

* التواطؤ في المناقصات الحكومية والتأثير في الأسعار يُعد مخالفة يعاقب عليها القانون.

* من الممارسات الخاطئة بحسب قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، تقاسم الأسواق والعملاء بين الشركات المتنافسة.

عدم إساءة استغلال وضع مهيمن بما يضر بالمنافسة بالسوق...

عدم إساءة استغلال وضع مهيمن بما يضر بالمنافسة بالسوق...

يُقصد بالوضع المهيمن قدرة شخص أو مجموعة أشخاص تعمل معاً في التحكم في سوق المنتجات وإحداث تأثير فعَّال على الأسعار أو حجم المعروض بها دون أن تكون لمنافسيهم القدرة على الحد من ذلك.

من أمثلة إساءة استخدام وضع مهيمن بالسوق:

* فرض أسعار عالية غير مبررة وتحقيق أرباح احتكارية بسبب وضع المؤسسة المهيمن بالسوق يعتبر حالة من حالات إساءة استخدام وضع مهيمن يعاقب عليها قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

* من الأفعال المحظورة التي حددها قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، امتناع شركة مسيطرة في سوق معينة بغير مبرر مشروع عن إبرام صفقات بيع أو شراء أو وقف التعامل مع أي شخص.

* إلزام مورد بعدم التعامل مع منافس بحكم تواجد شركة في وضع مهيمن بالسوق يُعد مخالفة يعاقب عليها القانون.

* من المخالفات المسيئة للمنافسة، فرض شروط تجارية غير عادلة من خلال البيع المشروط كأن تقوم الشركة المهيمنة بربط بيع سلعة أو تقديم خدمة معينة مع شراء سلعة أو الحصول على خدمة أخرى.

* بيع سلعة بسعر يقل عن تكلفتها الحدية بهدف إلحاق خسائر بالمنافسين وإخراجهم من السوق يُعد مخالفة يعاقب عليها القانون.